



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المدعي العام السعودي يطلب حكم الإعدام ضد الناشطة المعتقلة إسراء الغمغام



طالب المدعي العام السعودي بعقوبة الإعدام بحق الناشطة المعتقلة إسراء الغمغام بحسب ما أكد مصدر حقوقي من السعودية.

وكانت قد عقدت محكمة سعودية يوم الاثنين الماضي الجلسة الأولى للمعتقلة الغمغام في المحكمة الجزائية بالرياض، حيث حكم عليها المدعي العام السعودي بـ **"القتل تعزيراً"**، وطلبت المحكمة من عائلتها توكيل محام للدفاع عنها.

تعتبر الناشطة الغمغام أول معتقلة سياسية في منطقة القطيف بالسعودية، وقد اعتقلتها القوات السعودية مع زوجها في 8 ديسمبر 2015م بعد مداهمة منزل الزوج، السيد موسى جعفر الهاشم، في بلدة الجش جنوب غرب مدينة القطيف، شرق السعودية.





INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

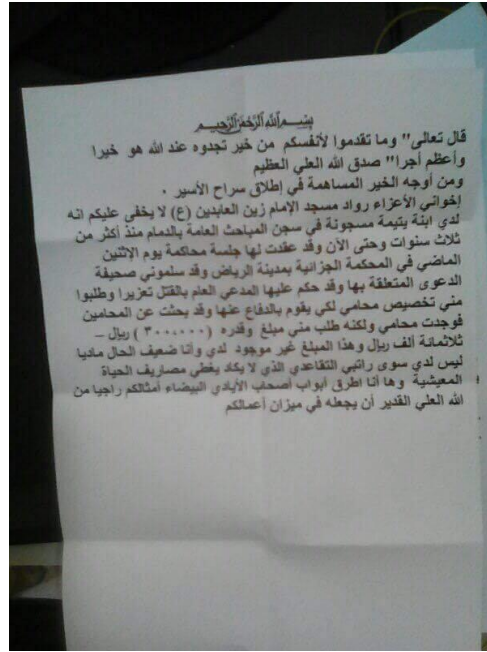
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

ومنذ اعتقالها تم احتجاز الغمغام في سجن المباحث العامة بالدمام، حيث وُجّهت إليها اتهامات تتعلق بالحراك المطليبي في القطيف.

وكانت في وقت سابق قد وردت أنباء من مصادر مقربة بأن المعتقلة "إسراء الغمغام" عانت من حالة صحية سيئة، وقد احتاجت "إسراء" لنقل للمستشفى أكثر من ٣ مرات لأنها تعاني من نقص دم حاد والذي لم تكن تشكو منه قبل الاعتقال.

ونشر والد الغمغام رسالة دعا فيها لمساعدته من أجل توكيل محام لابنته الوحيدة، وأشار إلى أنه جال على عدد من المحامين وأن أحدهم طلب مبلغاً كبيراً لاستلام ملف القضية (300 ألف ريال سعودي)، فيما اتهم ناشطون المحامي بـ"الابتزاز" ومحاولة التربُّح على حساب قضية حقوقية عادلة.



ولم يعد يخفى على أحد أن السلطات السعودية اعتقلت عدداً من النساء من المنطقة الشرقية بتهم سياسية ويهدف الحد من حرية التعبير عن الرأي، ومنهن نعيمة المطرود وفاطمة نصيف ونسيمة السادة وأخريات، إضافة إلى ناشطات تم اعتقالهن خلال الحملات الجديدة التي شنتها السلطات مؤخراً وأهمها قضية الناشطة الحقوقية سمر البدوي، والجدير بالذكر أن اسراء الغمغام أول امرأة يتم اعتقالها من القطيف، وجميعهن ناشطات في مجال حقوق المرأة.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يناشد المجتمع الدولي كافة، وجميع المنظمات الحقوقية، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، التحرك العاجل والجدي لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في السعودية، وإيقاف حكم الإعدام الصادر بحق الناشطة "اسراء الغمام" وإطلاق سراح جميع المعتقلات والمعتقلين المحتجزين في سجون المملكة السعودية وأيضاً يجدد المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان بتسليم جثامين ورفات من تم إعدامهم من الكويتيين والسعوديين وكان آخرهم الشهيد آية الله الشيخ النمر، وغيرهم إلى ذويهم على الفور.



المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يود أن يذكّر ولآلاف المرات بأن عقوبة الإعدام هي عقوبة قاسية ولا إنسانية ومهينة ولا يمكن تطبيقها في أي مكان من العالم وبغض النظر عن الأسباب. السعودية التي تصدر قائمة أكثر البلدان تنفيذاً لحكم الإعدام وتمتلك ما تمتلكه من سجلات حافلة بانتهاكات حقوق الإنسان.

وكما جاء على ذكره في جميع المواثيق والإتفاقيات الدولية و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد لدى الأمم المتحدة 1948 بأن عقوبة الإعدام تنتهك حقين أساسيين: وهما الحق في الحياة والحق في العيش دون التعرض للتعذيب .

والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية المعتمد من الجمعية العمومية أيضاً:

"الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان، وعلى القانون أن يحمي هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفاً."